E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/23
6 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة الثلاثون
نيويورك، ١-٥ آذار/ مارس ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق وتكامل البرامج الإحصائية الدولية

تقرير الفريق المخصص المنشأ من قِبَل اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير الفريق المخصص المنشأ لاستكشاف نهج جديدة لهيكل اللجنة الإحصائية وطريقة عملها، فضلا عن العلاقة بين اللجان الإقليمية واللجنة الإحصائية والمنظمات الدولية الأخرى[١]، الواردة في المرفق.

٢ - وقام منسق الفريق، كما طلبت اللجنة[٢]، بتعميم مسودات تقريره على أعضاء الفريق ورئيس اللجنة الإحصائية في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وبناء على طلب الرئيس، قام المنسق بتنقيح مسودة تقرير الفريق المخصص في ضوء تعليقات الأعضاء واجتماع بعض أعضاء الفريق المعقود في نيويورك في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأحيلت إلى الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته التاسعة عشرة المعقودة في نيويورك من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ (انظر E/CN.3/AC.1/1998/L.8). وأجرى المنسق مزيدا من التنقيح على التقرير لمراعاة التعليقات التي أبداها الفريق العامل (انظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ٣٥).

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرة ٨١ (ب).

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٨٢.

* E/CN.3/1999/1.

المرفق

تقرير بيغيير وما بعده: بعض الخطوات الإضافية في سبيل زيادة فعالية التعاون الإحصائي الدولي

تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الإحصائية لاستكشاف نهج جديدة لهيكل اللجنة وطريقة عملها

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	التوصيات	١	٣
ثانيا -	مقدمة	٢ -٦	٤
ثالثا -	الأهداف والأولويات	٧ -٩	٥
رابعا -	تقديم برامج العمل	١٠-١٢	٥
خامسا -	أدوار الجهات الفاعلة	١٣	٦
سادسا -	تعزيز دور اللجنة الاحصائية	١٤-١٩	٧
سابعا -	دور المنتديات الهامة الأخرى	٢٠-٣٠	٩
	ألف - اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية	٢٠	٩
	باء - اللجان الإقليمية ومؤتمرات الإحصائيين الإقليمية	٢١-٢٢	٩
	جيم - الشعب الإحصائية التابعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة،بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٢٣-٢٤	١٠
	دال - الجهات الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة	٢٥	١١
	هاء - مجموعات المدن	٢٦-٢٨	١١
	واو - المجموعات الإحصائية دون الإقليمية	٢٩	١٢
	زاي - فرق العمل	٣٠	١٣
ثامنا -	إنترنت كأداة لتشجيع إدماج البلدان في العمل المنهجي	٣١-٣٣	١٣
التذييل الأول -	مثال افتراضي للشكل الجديد المقترح لنموذج برنامج العمل المتكامل		١٥
التذييل الثاني -	النموذج المقترح لإعداد تقارير جماعات المدن		١٧
التذييل الثالث -	وصف موجز لموقع قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية		١٨

أولا - التوصيات

١ - يوصي الفريق المخصص بما يلي:

(أ) تقديم برنامج متكامل عن التطوير الإحصائي (المنهجي) لمناقشته في اللجنة الإحصائية، وتحديد دور مختلف الجهات الفاعلة بدقة أكبر في تنفيذ هذا البرنامج (الأمم المتحدة، المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، مجموعات المدن، المجموعات بين الأمانات، وجهات أخرى)، ولا سيما فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة منها، فضلا عن الأطر الزمنية المخططة لهذه النواتج؛

(ب) وبهدف تعزيز الاستمرارية، وتمكين اللجنة من دراسة المسائل والمواضيع في حينها، فإنه يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السماح بعقد دورات سنوية للجنة (ومن ثم إلغاء الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي التابع للجنة). وفي حال عدم قبول المجلس عقد دورات سنوية للجنة، اعتبار الفريق العامل التابع للجنة، بحكم الواقع، استمرارا للجنة الإحصائية نفسها في السنوات التي لا تجتمع فيها، وتغيير ولايتها تبعا لذلك، وبالإضافة إلى ذلك، تشجيع مشاركة واسعة من المراقبين في عمل اللجنة الإحصائية وفريقها العامل (إذا ما استمر الفريق العامل)؛

(ج) منح المكتب الحالي للجنة (وإذا استدعت الضرورة استكماله بأي جهة أخرى يعتبر الرئيس أن مشاركتها مفيدة) دورا توجيهيا أكبر بتمكينه من الاجتماع في نهاية دورات اللجنة والفريق العامل بغية "ترجمة" القرارات إلى قائمة (منقحة أصولا) من الإجراءات الملموسة التي يتعين الاضطلاع بها، وتحديد من سيقوم بالإجراءات ووضع مسودة لجدول زمني لإكمالها؛

(د) تشجيع انضمام البلدان إلى عمل اللجنة، وإنشاء "قاعدة الكترونية دولية" على الإنترنت لتمكين البلدان من المشاركة بفعالية أكبر في جميع المناقشات الإحصائية الدولية الرئيسية (بما فيها المناقشات غير الرسمية من قبيل المناقشات الي تجريها مجموعات المدن)، وفي الوقت نفسه تفادي تكاليف السفر غير الضرورية؛

(هـ) مواصلة تحسين تركيز وثائق اجتماعات اللجنة باستخدام شكل موحد لجميع عناصر البرنامج بصورة منتظمة التي ينبغي أن تشمل بشكل خاص تحديد ما هو متوقع من اللجنة القيام به بالضبط؛

(و) النظر في أساليب تعزيز مشاركة المستخدمين الدوليين الهامين، بمن فيهم المستخدمون من القطاع الخاص، في تصميم البرامج الإحصائية ووضع الأولويات للتطوير الإحصائي (المنهجي) على الصعيد الدولي.

ثانيا - مقدمة

٢ - أنشأت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين (نيويورك، ١١-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧) فريقا مخصصا لاستنباط أفكار لزيادة تعزيز التعاون الإحصائي الدولي، اعتمادا على تقرير فريق الاستعراض المتعلق بتعزيز التعاون الإحصائي الدولي (E/CN.3/AC.1/1992/R.2) (والمعروف أيضا بتقرير "بيغيير") وعلى التقرير المتعلق بتنفيذ مقترحات فريق الاستعراض (E/CN.3/1997/23) (والمعروف أيضا "بتقرير ماكلينن").

٣ - ولتجنب الازدواجية، سلَّم الفريق المخصص أن تقرير بيغيير يقدم، في جملة أمور، تحليلا شاملا ومفصلا عن النظام الإحصائي الدولي وطريقة أدائه الذي ما زال معمولا به على نطاق واسع، ويضم التقرير أيضا عددا كبيرا من التوصيات المحددة بكيفية تحسين أداء النظام لوظائفه. وأضافت الأمانة العامة للأمم المتحدة بعض التوضيحات المفيدة على تقرير بيغيير في الوثيقة E/CN.3/AC.1/1992/R.3. وأخيرا، ركز تقرير ماكلينن على متابعة توصيات تقرير بيغيير.

٤ - ويرغب الفريق المخصص أن يكرر معظم التوصيات الواردة في تقرير بيغيير، ويرغب كذلك، اتفاقا مع تقرير ماكلينن، في التأكيد على أهمية تنفيذها المنتظم. لكن الفريق المخصص يرى أن من المهم مراعاة التطورات الأخيرة، التي أثرت على الطلبات على النظام الإحصائي الدولي، ولكنها خلقت أيضا فرصا جديدة لتبادل الآراء والتجارب. وبناء على ذلك، يرغب الفريق المخصص في اقتراح عدد من التدابير لزيادة تحسين أداء اللجنة الإحصائية لوظائفها بصفتها مركز تنسيق للتطوير الإحصائي الدولي.

٥ - يُمكن تصور دور اللجنة وفريقها العامل على النحو التالي:

(أ) تعزيز تطوير المعايير الإحصائية العالمية واعتمادها؛

(ب) اتخاذ قرارات بشأن توجهات البرنامج المنهجية والأولويات على المستوى العالمي؛

(ج) تشجيع مختلف الجهات الفاعلة للنظام الإحصائي الدولي على تنفيذ جزء العمل المخصص لها المتفق عليه؛

(د) رصد أوجه التقدم المتعلقة بتنفيذ المعايير الإحصائية العالمية المتفق عليها.

٦ - يتناول هذا التقرير الأمور التي كان يُعتقد أنها أكثر جوانب التطور الإحصائي الدولي أهمية (المنهجي). ويركز على ثلاثة مواضيع:

(أ) أهداف وأوليات التعاون الإحصائي الدولي، وبعبارة أخرى، كيفية وضع جدول أعمال دولي للتطوير الإحصائي (المنهجي)؛

(ب) الجهات الفاعلة على المسرح الإحصائي الدولي: مساهماتها الفعلية والممكنة وأفضل وسيلة للتنسيق بين الجهات الفاعلة والطريقة التي تتواصل بها؛

(ج) تحقيق مزيد من التعاون الفعال والكفء بتحسين مشاركة البلدان والمناطق على نحو أكثر فاعلية في تطوير النظام الإحصائي العالمي.

ثالثا - الأهداف والأولويات

٧ - يتمثل الهدف النهائي للنظام الإحصائي الدولي، بشكل عام، في جمع ونشر معلومات إحصائية عالية الجودة (أي أن تكون، ذات صلة، وفي حينها ويمكن الركون إليها، وحيادية، ويمكن مقارنتها، وموثقة جيدا ومجمعة بطريقة فعالة من حيث التكاليف) على الصعيد الدولي. وبما أن الإحصاءات الدولية توضع إلى حد كبير على أسس وطنية، فمن الواضح مع ذلك أن تعزيز الإحصاءات الجيدة على المستوى الوطني هو متطلب رئيسي لتحقيق الهدف النهائي، ولذلك يعد شاغلا رئيسيا أيضا. وكما ذكر في تقرير بيغيير، فإن البلدان هي أساس النظام برمته.

٨ - فيما يتعلق بنوعية جانب "الصلة"، يتضح أنه من الجوهري استكشاف حاجات السياسة العامة للمستخدمين الفعليين والمستخدمين المحتملين للمنتجات الإحصائية بأوضح ما يمكن. وثمة عدة آليات لضمان ذلك، معظمها على الصعيد الوطني. إلا أنه قد يطرح السؤال، فيما إذا كانت حاجات بعض المستخدمين الدوليين من قبيل الشركات المتعددة الجنسيات، وشركات الاستشارات، والمصارف الإنمائية تؤخذ دائما بعين الاعتبار. ويعتقد الفريق المخصص بأن اللجنة الإحصائية ينبغي أن تنظر في الأسلوب والمستويات التي يمكن بموجبها إشراك هؤلاء المستخدمين في وضع جدول أعمال تطوير الإحصاءات. بالإضافة إلى ذلك، يوصى برصد الاستخدام الفعلي للمنتجات الإحصائية الدولية على نحو أكثر انتظاما لتقييم رضاء المستخدم.

٩ - إلا أن هذا التقرير يُركز بشكل رئيسي على كيفية إنجاز برنامج إحصائي متفق عليه ومنسق دوليا للتطوير المنهجي، بما فيه جدول أعمال أولويات وخطة تنفيذ، حال اعتماد المعايير.

رابعا - تقديم برامج العمل

١٠ - يوصي الفريق المخصص إيلاء اهتمام منتظم للمواضيع الثلاثة المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٦) في كل بند برنامج منهجي عند تقديم برامج العمل إلى اللجنة الإحصائية، مستقبلا.

١١ - ينبغي أن تبدأ وثائق كل بند بذكر ما تم إقراره بشأن البند في دورة (دورات) اللجنة السابقة، وأن تنتهي ببيان واضح بدقة بماهية القرار المتوقع من اللجنة في هذه الدورة. وينبغي أن تحدد الفقرات التي تليها ما يلي:

(أ) الأولويات الموضوعية في مجال العمل هذا؛

(ب) الأهداف في الأجلين القصير والمتوسط، بما فيها الأطر الزمنية؛

(ج) نواتج العمل المتوقعة التي ينبغي إجراؤها (المعايير، الكتيبات)؛

(د) الأدوات التي يتوخى بواسطتها إصدار هذه النواتج (الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، وجمع البيانات، والمشاورات مع المستخدمين، وتكليف خبراء)؛

(هـ) سبل تعزيز التنفيذ الناجح للأولويات والمعايير المتفق عليها؛

(و) المنظمات/الكيانات المسؤولة عن مواصلة العمل (مثل المنظمات الدولية، المجموعات في المدن).

١٢ - يرد في التذييل الأول مثال عن هذا العرض.

خامسا - أدوار الجهات الفاعلة

١٣ - أحرز في السنوات الأخيرة تقدم كبير في تنسيق العمل على نحو أفضل بشأن "من يعمل ماذا"، لتفادي الازدواجية في عقد الاجتماعات، في جملة أمور أخرى، وكانت اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والعديد من الأفرقة المشتركة بين الأمانات تأثير فعال في ذلك التقدم. غير أن الفريق المخصص يرى أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات في هذه المرحلة. لذلك يوصي أن يتحدد دور مختلف الجهات الفاعلة بوضوح أكثر لكل مجال من مجالات العمل الموضوعية. وسيكون من المفيد على نحو خاص إذا تم تعيين منظمة رائدة لكل بند برنامجي رئيسي، تكون مسؤولة عن جمع الوثائق المتعلقة بذلك البند، وتقديمها كذلك في الدورات التي تعقدها اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تمييز الأدوار التالية الأخرى:

(أ) منظمة داعمة أو أكثر، يمكنها أن تتولى النواحي والجوانب المحددة بكل عمل قيد البحث؛

(ب) ربما تحتاج بعض المنظمات، أي منظمات (من قبيل المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)) أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى الاضطلاع بعمل إضافي في نفس المجال، أو أن تكيف المعايير المتفق عليها لأغراض سياساتها العامة، وتحترم في الوقت نفسه الأولويات والمعايير الدولية المتفق عليها من حيث المبدأ، ولو بطريقة تكفل فيها الترابط التام مع المعايير العالمية. وهذا يخص ما أشير إليه في تقرير بيغيير "بالتوحيد القياسي المرن" (أو التنسيق المرن). ومن الواضح أنه يمكن أن تقوم أيضا "منظمة محددة" بأداء دور "منظمة رائدة" أو "منظمة داعمة"؛

(ج) مستشارون أو متعاقدون من الباطن، ولا سيما مجموعات المدن والفرق العاملة التي تنفذ جزءا متفقا عليه من العمل. وثمة مثال جيد على ذلك الدور وهو الدور الذي يقوم به فريق فوربرغ المعني بالخدمات الاحصائية، لصالح اللجنة الاحصائية المتمثل في صياغة جزء الخدمات من تصنيف المنتجات المركزية المؤقتة[ب]؛

(د) الدور التنسيقي: ضمان جمع العناصر في اللحظة المطلوبة. ومن الواضح أن اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية التابعة للجنة الإدارية والأفرقة المشتركة بين الأمانات يجب أن تكون الجهات الرئيسية التي تؤدي ذلك الدور؛

(هـ) وأخيرا، يقترح هنا دور "المقرر" أو ربما بشكل أفضل "مراجع البرنامج". ويشمل ذلك الدور تقديم تقارير إلى اللجنة بشأن الوضع الحالي المتعلق بعنصر برنامج محدد، وتحديد الفجوات والتداخلات، وأوجه التقدم (أو عدم وجوده)، واحتمال تغيير التركيز وجوانب أخرى. وتتمثل الفكرة في الطلب من بلد محدد أن يعمل بهذه الصفة.

سادسا - تعزيز دور اللجنة الاحصائية

١٤ - يركز هذا الجزء من التقرير بشكل رئيسي على الآليات المحتملة لتعزيز أداء اللجنة الاحصائية لوظائفها وإشراك الدول الأعضاء في عملها. وترد أدناه بعض الملاحظات والتوصيات.

١٥ - أصبحت اجتماعات اللجنة مؤخرا أقصر وقتا وأكثر فعالية بل وأكثر انتاجية كذلك. وقد أسهمت عدة عوامل في إنجاز ذلك: بنود جدول أعمال هامة وموثقة جيدا، ومشاركة فعالة من قبل عدد جيد من الأعضاء والمراقبين، وقيام الأمانات الدولية بدور محدود، وتقديم شعبة الاحصاءات التابعة للأمم المتحدة بيانات استهلالية أقصر ومحاضر موجزة تركز على القرارات (أي تترك النصوص المطولة للبيانات التي يدلى بها في الاجتماعات)، حسب توصية تقرير بيغير. وقد يؤدي تحسين وثائق اللجنة، كما اقترح في الفقرة ١١ إلى زيادة تعزيز فعالية اجتماعاتها.

١٦ - تظل استمرارية اللجنة مثار قلق. وبغية تحسين استمراريتها، اقترح تقرير بيغير عدة آليات، بما فيها عقد اللجنة اجتماعات سنوية لمدة أربعة أيام (بدلا من الأيام الثمانية التي تنعقد فيها سنة دون أخرى). إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوضح منذ ذلك الحين أنه يرغب في تقصير فترة الاجتماعات التي هي من هذا النوع وتخفض عددها. ولذلك يمكن تحقيق الاستمرارية بطرق مختلفة. ويبدو أن توصية تقرير بيغير القائلة بإعادة انتخاب نفس الأشخاص عدة مرات في المكتب، رغم أنها وسيلة مساعدة، ليست عملية من الناحية التطبيقية بسبب عدم إمكانية التنبؤ بانتخابات البلدان في اللجنة، والتغيرات الشخصية غير المتوقعة للمنصب. ولذلك اقترح تدبير عملي يحقق الاستمرارية والقيادة الفعالة وزيادة المشاركة الفعالة والمتوازنة جغرافيا، أي عبارة عن "رزمة" ويقدم تعليلا أدناه.

١٧ - ويتمثل الحل المفضل في أن يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السماح بعقد دورات سنوية للجنة (ومن ثم إلغاء الفريق العامل التابع للجنة)؛ وستعرض الآثار المترتبة على هذا البديل في الموارد في مذكرة من الأمين العام. وثمة بديل ثان يتضح من الحقيقة المتمثلة في أن الفريق العامل التابع للجنة، الذي يجتمع في السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة اجتماعاتها، قد أصبح من الضخامة بحيث بات يشبه اللجنة إلى حد كبير من حيث عدد المشاركين فيه. ويعزى ذلك جزئيا إلى التوسع في عدد المراقبين الذين يحضرون الاجتماعات، وهي ظاهرة تنطبق على اللجنة نفسها. ومن الناحية العملية، فلا يوجد خرق كبير فيما إذا شارك بلد ما بصفة عضو رسمي أو بصفة مراقب. لذلك، وفي حال عدم قبول المجلس عقد دورات سنوية للجنة، يُقترح اعتبار الفريق العامل استمرارا للجنة نفسها في السنوات التي تقع بين دورات اللجنة. وينطوي ذلك على تعديل البند '١' من ولاية الفريق العامل، كما هي وارد في الفقرة ٢٠٧ من تقرير اللجنة في دورتها السابعة عشرة[٤]، بحيث يصبح نصها على النحو التالي: الإضافات المقترحة مؤشر تحتها بخط):

"'١' تناول وإقرار المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، والتنسيق وأولويات البرامج الإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة؛ ويجب أن توافق اللجنة في دورتها التالية على أي قرار يتخذه الفريق العامل".

١٨ - وأيا كان البديل المفضل، فإنه يبدو أن الفريق العامل، بسبب حجمه أيضا، لا يستطيع أداء وظائف اللجنة والقيام في الوقت نفسه بدور الفريق التوجيهي المتوخى منه في تقرير بيغير. ولذلك يقترح أن يتولى مكتب اللجنة الوظيفة التوجيهية تلك. وسيتألف المكتب من الموظفين الخمسة في اللجنة، بالإضافة إلى رئيس اللجنة القادم المتوخى (إذا لم يكن للتو موظفا)، ومدير شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، بصفته كبير الاحصائيين في الأمم المتحدة، للعمل بصفة أمين للجنة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من صلاحية الرئيس دعوة أي أشخاص آخرين قد يكون وجودهم ضروريا أو مفيدا في عملية صنع القرار على نحو فعال لحضور اجتماعات المكتب.

١٩ - تتمثل مهام المكتب أساسا في (أ) ترجمة قرارات اللجنة (المنقحة أصولا)، إلى خطط عمل، بما فيها من يفعل ماذا ومتى وكيف ينبغي عليهم أن يقوموا بها؛ و (ب) رصد التقدم. وللقيام بذلك، يجب أن يعقد اجتماعاته بعد دورات اللجنة وقبل دورات الفريق العام. بالإضافة إلى ذلك، قد تستدعي الحاجة إجراء اتصالات غير رسمية بين أعضاء المكتب بين فترات انعقاد الاجتماعات الرسمية. ولن يكون المكتب هيئة إضافية لصنع القرار بل مجرد "أداة قوية" للجنة، لضمان تنفيذ قراراتها على أفضل نحو ممكن.

سابعا - دور المنتديات الهامة الأخرى

ألف - اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية

٢٠ - إن اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية هي لجنة تابعة لأمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ثم توسعت لتشمل أمانات منظمات غير تابعة للأمم المتحدة ناشطة في الأعمال الإحصائية الدولية. ولذلك، فهي ليست مؤسسة حكومية دولية مثل اللجنة الإحصائية. إلا أن دورها كركن من الأركان الهامة في التنسيق الإحصائي الدولي لا يمكن المبالغة في التأكيد عليه. ومن الواضح، أن تلك الأهمية تنطبق إلى حد أكبر على شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة ومديرها في اللجنة الفرعية. ومنذ تقرير بيغير تحسنت فعالية اللجنة الفرعية كثيرا وقدمت مدخلات مفيدة للغاية إلى اللجنة. ويذكر تقرير ماكلينن أن اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية أصبحت الآن تركز أكثر على دورها كهيئة تنسيقية رئيسية وتؤدي عملها على نحو فعال (انظر E/CN.3/1997/23، الفقرة ٧) ولذلك، يمكن الاستنتاج بأنه لن يوصى في الوقت الراهن بإجراءات جديدة بشأن اللجنة الفرعية.

باء - اللجان الإقليمية ومؤتمرات الإحصائيين الإقليمية

٢١ - تتمثل وظائف اللجان الإقليمية ومؤتمرات الإحصائيين الإقليمية بشكل رئيسي بما يلي:

(أ) رصد وحفز تنفيذ المعايير الدولية في بلدان مناطقها؛

(ب) توجيه بلدان مناطقها في عملية التنفيذ من قبيل إسداء المشورة لها بشأن الأولويات أو الاختيار الملائم بين الطرق البديلة، فضلا عن تنظيم مختلف أشكال التعاون التقني؛

(ج) المساهمة في تطوير المعايير الإحصائية الدولية؛

(د) جمع ونشر المعلومات الإحصائية المعنية بمناطقها والبلدان الداخلة بها، مع المراعاة الكاملة للتدابير التعاونية المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد، وتوفير خدمات إحصائية داخلية إلى لجانها المعنية؛

(هـ) تنسيق عملية التطوير الإحصائي في المنطقة بشكل عام.

٢٢ - أما بشأن أداء الهيئات الإحصائية التابعة للجان الإقليمية لوظائفها، فإن الفريق المخصص يرغب في إبداء التعليقات التالية:

(أ) يكرر النقطة التي وردت في تقريري بيغير وماكلينن بأن من المفضل تعزيز الشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية ويعرب عن قلقه بشأن التطورات الانكفائية في هذا الشأن. ويؤكد بالمثل على أهمية الاجتماعات الإقليمية الأكثر نشاطا لكبار الإحصائيين، التي أوصت اللجنة الإحصائية بأنها ينبغي أن تمثل محور اهتمام التطوير الإحصائي الإقليمي. وباعتبار أن البلدان هي جوهر النظام الإحصائي الدولي، فإن هذه الاجتماعات الإقليمية تعتبر أداة رئيسية لاشراك جميع البلدان في التطورات الدولية بشكل نشط. وثمة فرق هام بين اللجنة الإحصائية والهيئات الإقليمية هذه هو أن اللجنة مقصورة رسميا على أربعة وعشرين عضوا، بينما تميل الهيئات الإقليمية لضم جميع الدول الأعضاء في منطقة إقليمية محددة (وقد تحضرها فعلا أية دولة عضو في الأمم المتحدة)؛

(ب) كما ينطبق كثير مما ذكر أعلاه عن أداء اللجنة الإحصائية لوظائفها على الهيئات الإحصائية الإقليمية: التوصيات المتعلقة ببرنامج عمل متكامل، والحاجة إلى وضع إجراءات تضمن مشاركة البلدان الأعضاء باستمرارية قوية، بالاقتران مع آليات لكفالة التوجيه الفعال (بمعنى آخر، إنشاء فريق توجيهي)، تنطبق بشكل متواز على المستوى الإقليمي. ويذكر الفريق المخصص أن المناطق الإقليمية أحرزت تقدما ملحوظا في معظم الحالات في هذا الإطار في السنوات الأخيرة.

جيم - الشعب الإحصائية التابعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٢٣ - يتمثل الدور المتوخى منها فيما يلي:

(أ) المساهمة في وضع معايير إحصائية في مجالات مسؤوليتها المحددة (كمنظمات رائدة أو داعمة) ضمن إطار الأولويات المحددة على المستوى العالمي؛

(ب) الحث على تنفيذ هذه المعايير بمختلف الوسائل بما فيها التعاون التقني؛

(ج) العمل بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية لتفادي الازدواجية في العمل.

٢٤ - لا يوجد لدى الفريق المخصص تعليقات محددة بشأن دور هذه الوكالات، باستثناء أن الاجتماعات المشتركة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومختلف وكالات الأمم المتحدة ما هي إلا مثال مفيد عن كيفية تفادي الازدواجية في الجهود.

دال - الجهات الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة

٢٥ - يتمثل دورها في:

(أ) المساهمة في وضع المعايير الإحصائية الدولية (كمنظمات رائدة أو داعمة)؛ انطلاقا، بطبيعة الحال وبصورة أساسية من حاجاتها المتعلقة بالسياسة العامة، ولكن يفضل أن يتم ذلك أيضا ضمن إطار الأولويات المتفق عليها دوليا؛

(ب) ضمان التنسيق مع المعايير الدولية إلى أكبر حد ممكن؛

(ج) رصد تنفيذ المعايير الدولية في بلدانها الأعضاء؛

(د) المساهمة في التعاون التقني في مجالات المواضيع والمناطق المتفق عليها دوليا.

هاء - مجموعات المدن

٢٦ - ويتمثل دورها في:

(أ) المساهمة بشكل فعال في وضع معايير دولية في مجالات عملها المختصة، ضمن الإطار المحدد في برنامج العمل الدولي المتكامل المذكور أعلاه؛

(ب) تبادل أفضل الممارسات في مجال عملها؛

(ج) إصدار نواتج محددة (المشورة، التصنيفات، الكتيبات) التي تطلبها اللجنة الإحصائية.

٢٧ - وبغية دمج عمل مجموعات المدن بشكل أوثق في النظام الإحصائي الدولي، يُوصي أن تقوم اللجنة بتسجيل مجموعات المدن الموجودة والأهداف المتوسطة الأجل المعترف بها رسميا حاليا، فضلا عن المجموعات الموازية التي لم يتم الاعتراف بها رسميا كمجموعات مدن، ولكن لديها هدف وهيكل مماثل، وأن تطلب بحثا محددا منها (بما فيها إعادة التقارير إلى اللجنة) وأن تتفق مع مجموعات المدن على كيفية نشر نتائج عملها. وينبغي، حسب الاقتضاء، اقتراح آفاق زمنية لوجود مجموعات المدن للحيلولة دون "الاستمرار الآلي" مع التناقص المحتمل في الفعالية. ويرد في التذييل الثاني نموذج موجز لتقرير مجموعات المدن.

٢٨ - إن مجموعات المدن المعترف بها رسميا حاليا هي:

(أ) مجموعة فوربرغ: إحصاءات الخدمات (الأمانة العامة، إدارة الإحصاء في كندا)؛

(ب) مجموعة أوتاوا: أسعار، معامل الانكماش (الأمانة العامة، إدارة الإحصاء في كندا)؛

(ج) مجموعة لندن (حسابات بيئية (الأمانة العامة، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يورستات))؛

(د) مجموعة باريس: العمالة والتعويض (الأمانة العامة)، المعهد الوطني للدراسات الإحصائية والاقتصادية).

(هـ) مجموعة دلهي: قطاع غير رسمي (الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، حكومة الهند)؛

(و) المائدة المستديرة: سجلات الأعمال التجارية (أمانات عامة مختلفة، رغم عدم تسميتها باسم إحدى المدن، فإن هذه المجموعة تقوم عمليا بنفس الوظائف التي تقوم بها مجموعات المدن).

واو - المجموعات الإحصائية دون الإقليمية

٢٩ - أسست مؤخرا في بعض المناطق منظمات إحصائية دون إقليمية تدعم تطوير وإنتاج ونشر الإحصاءات في مناطقها (ويعد المكتب الإحصائي الأفريقي "أفريستات" مثالا على ذلك). ويوصي بالبحث عن سبل لإشراك تلك الهيئات في عمل اللجنة بدعوتها للمشاركة في عملها.

زاي - فرق العمل

٣٠ - لم يتم التوصية بشكل محدد في تقرير بيغير، بفرق عمل، بل أنشئت (فيما عدا فرق العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية والحسابات القومية الموجودة حاليا) خلال مناقشة فريق العمل في دورته الخامسة عشرة (نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٩٢) (انظر E/CN.3/1993/21، المرفق الثاني، الفقرة ٥١). وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة الإحصائية، في ١٩٩٣[د]. وقد "اعتمدتها"، فيما بعد اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، ولأنها مكونة جميعا تقريبا من المشاركين الدوليين في الأمانة. ومن المتفق عليه بصورة عامة أن نتائج فرق العمل الجديدة ليست بنفس المستوى في أفضل الأحوال. وكما ذكر في تقرير ماكلينن، فإن فرق العمل، باستثناء فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، لم تكن ناشطة جدا (انظر E/CN.3/1997/23، الفقرة ٧). ويقترح الفريق المخصص بأن لا تجري اللجنة أية تغييرات على قوام فرق العمل الحالية، بل تقرر بشأن الموضوع على أساس مخصص، وذلك اعتمادا على وقائع النتائج التي حققتها فرق العمل الحالية. وبدلا من إنشاء فرق عمل (جديدة)، قد تفضل اللجنة إنشاء مجموعات صغيرة تتألف من ممثلي الدول الأعضاء فقط، حسب الحاجة، أو قد ترغب في إنشاء مجموعات صغيرة غير رسمية بين الأمانات. وتعمل العديد من هذه المجموعات بشكل جيد، من قبيل مجال الإحصاء الزراعي، والتي تشمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يورستات.

ثامنا - إنترنت كأداة لتشجيع إدماج البلدان في العمل المنهجي

٣١ - يركز هذا الفرع من التقرير بصورة خاصة على إنشاء منتدى إلكتروني للمناقشة واستقاء المعلومات من شبكة إنترنت يُعنى بالتعاون الإحصائي الدولي بوصف هذا المنتدى آلية ترمي إلى إشراك المزيد من البلدان وتفادي ما لا يلزم من تكاليف السفر والاجتماعات.

٣٢ - ويراد بالتوصيات الواردة في مكان آخر من هذا التقرير تشجيع مشاركة البلدان من جميع أنحاء الأمم المتحدة مشاركة إيجابية وفعالة في الاجتماعات على الصعيدين العالمي والإقليمي. لكن رغم أن هذه المشاركة قد تكون مهمة في حد ذاتها لا تشكل تلك الاجتماعات سوى جزء صغير مما يحدث على الساحة الدولية في مجال الإحصاء. ومع ذلك سيتعذر على العديد من البلدان المشاركة في الأنشطة التي تجري قبل هذه الاجتماعات وخلالها وبعدها. فقيود الميزانية، وإمكانيات الموظفين المحدودة وعبء السفر الطويل من بين العوامل الرئيسية التي تمنع العديد من البلدان من المشاركة في المناقشات الدائرة في جماعات المدن واجتماعات الخبراء وما إلى ذلك. بل إن هذه البلدان قد تواجه صعوبات في معرفة نوعية الاجتماعات المزمع عقدها، وطبيعة المواضيع المقرر مناقشتها وكيفية الحصول على الوثائق.

٣٣ - ولذلك يقترح الاستفادة بصورة أفضل من التكنولوجيا الحديثة وإنشاء قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية على شبكة إنترنت. فمعظم المكاتب الإحصائية في العالم يبدو أنها تستفيد من خدمات إنترنت

أو يمكنها الحصول على هذه الخدمات في الأجل القصير. وسيُعد موقع قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية هذه لتكون قاعدة تستفيد منها جميع الجهات الفاعلة في المجال الإحصائي الدولي وجميع البلدان (المكاتب الإحصائية الوطنية وسائر الأطراف المعنية). وفرادى الإحصائيين. وستتضمن هذه القاعدة أجزاء لكل جهة من الجهات الفاعلة الدولية، يُعلن فيها عن مواعيد عقد الاجتماعات، فضلا عن جدول الأعمال، وقائمة بعناوين الوثائق التي ستناقش، والمحاضر (الموجزة) للاجتماعات، والحصول على الوثائق الكترونيا، مع إمكانية التحميل الترحيلي لهذه الوثائق. وستمكن هذه القاعدة البلدان أيضا من إبداء آرائها بشأن القضايا المعروضة للمناقشة (وتحميل تلك الآراء على موقع القاعدة)، فضلا عن الإطلاع على آراء الأطراف المعنية الأخرى. ويرد في التذييل الثالث وصف موجز للموقع المقترح لقاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية.

الحواشي

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرتان ٨١ (ب) و ٨٢. وقد ساهم في هذا التقرير كل من السيدة و. مور (ألمانيا)، والسيدة ك. كارسون (صندوق النقد الدولي)، والسيدة ك. وولمان (الولايات المتحدة)، والسيد ك. جاركي (المكسيك)، والسيد ت. هولت والسيد أ. بريتشارد (المملكة المتحدة)، والسيد ج. رايتن (كندا)، والسيد س. شفارتزمان (البرازيل)، والسيد إ. فرانشي (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، والسيد ت. غريفين (الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا)، والسيد هـ. برونغر (سويسرا)، والسيد و. بيغير (هولندا)، والسيد و. ماكلينن (استراليا) والسيد هـ. هبرمان (الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة). وقام السيد و. دو فريس (هولندا) بتنسيق أعمال الفريق وبإعداد هذا التقرير.

(ب) الأوراق الإحصائية، السلسلة M، رقم ٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XVII.7).

(ج) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٢، الملحق رقم ٢ (E/5236).

(د) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الفقرة ٢٧.

التذييل الأول

مثال افتراضي للشكل الجديد المقترح لنموذج برنامج العمل المتكامل

العنصر البرنامجي
الحسابات القومية

البند البرنامجي
إعداد معاملات الانكماش لقطاع الخدمات

قرار اللجنة الأخير (- ١٩)
دعوة المكتب لإعداد خطة عمل للتطوير المنهجي في هذا المجال

عرض موجز للمشكلة

توجد في جميع البلدان فجوة كبيرة بين ما يتطلبه قطاع الخدمات من تقدير مستمر وجيد للأسعار وآخر التطورات الحاصلة في هذا الميدان. فالاختلافات الحاصلة في أساليب تسوية الأسعار التي تنتهجها البلدان تجعل القيام بمقارنات دولية للنواتج المحلية الإجمالية الحقيقية أمرا مستحيلا. وقد وقعت فعلا دعاية سلبية بشأن التقليل من حجم إنتاج الخدمات. وقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة قياس حجم إنتاج الخدمات نظرا لسرعة التغير التقني والديناميات الاقتصادية وتزايد الأهمية النسبية للخدمات تزايدا كبيرا فحتى تعريف كمية أو حجم العديد من الخدمات معقد فعلا.

الهدف ذو الأولوية

إعداد دليل بشأن أفضل الممارسات (والأساليب المفضلة، والخيارات الموصى بها) لإجراءات تسوية الأسعار في قطاع الخدمات.

الإطار الزمني المتوقع

سيعد مشروع دليل لكي تناقشه اللجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠١.

أدوات تحقيق هذا الهدف

١ - دعوة فريقي أوتاوا وفوربرغ لإدراج هذه المسألة في جدولي أعمال اجتماعيها المقبلين (١٩٩٨) وإعداد تقرير موجز عنها.

٢ - ويتناول المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية حاليا هذا الموضوع في إطار مشروع قانون للاتحاد الأوروبي بشأن قياس التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي "لميثاق الاستقرار"، وتوجيه طلب إلى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لكي يقدم تقريره عن هذه المسألة (١٩٩٨).

٣ - تنظيم اجتماع مشترك بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن نتائج أعمال المكتب الإحصائي وتقريري فريقي أوتاوا وفوربرغ (١٩٩٩).

٤ - توظيف خبير استشاري لإعداد المشروع الأول للدليل.

٥ - مناقشة مشروع الدليل في اجتماع الفريق العامل التابع للجنة الإحصائية عام ٢٠٠٠ وفي اللجان الإقليمية.

٦ - مناقشة مشروع الدليل في اللجنة الإحصائية عام ٢٠٠١.

٧ - نشر الأمم المتحدة للدليل عام ٢٠٠١.

مسائل التعاون التقني

١ - إتاحة الدليل للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة.
٢ - تنظيم المساعدة في مجال التنفيذ، عند الاقتضاء.

المنظمة الرائدة

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

الدعم

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إسداء المشورة

فريقا أوتاوا وفوربرغ

التنسيق

الفريق العامل المشترك بين أمانتي المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالحسابات القومية

المقرر

فرنسا

الإجراء الذي ستتخذه اللجنة

قد ترغب اللجنة في:
(أ) إبداء آرائها بشأن الأهداف المقترحة؛
(ب) تأييد خطة العمل.

التذييل الثاني

النموذج المقترح لإعداد تقارير جماعات المدن

١ - ترمي هذه الفكرة إلى جعل المعلومات المتعلقة بجماعات المدن وأنشطتها متاحة على نطاق أوسع إما عن طريق إعطاء هذه الجماعات حيزا خاصا بها على موقع قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية (انظر التذييل الثالث) أو إنشاء آليات للانتقال من قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية إلى مواقع جماعات المدن على الشبكة (إن وجدت).

٢ - يقترح الهيكل التالي لإعداد التقارير القياسية الموحدة (قائمة الإبلاغ) لتشجيع القراءة السهلة، والكمال، وقابلية المقارنة:

١ - اسم الجماعة.

٢ - مجال الاهتمام.

٣ - تاريخ تأسيس الجماعة.

٤ - سبب تأسيس الجماعة.

٥ - شكل قيادة الجماعة.

٦ - الأمانة.

٧ - أعضاء الجماعات.

٨ - قواعد المشاركة.

٩ - تمويل الجماعة.

١٠ - وتيرة عقد الاجتماعات، الاجتماع المقبل المزمع عقده.

١١ - النظام الداخلي المتفق عليه لعقد الاجتماعات.

١٢ - قائمة منتجات الجماعة.

١٣ - إجراء الحصول على المنتجات.

١٤ - النواتج المزمع تحقيقها في الأجل المتوسط.

١٥ - موقع الجماعة على الشبكة.

التذييل الثالث

وصف موجز لموقع قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية

١ - من الضروري بادئ ذي بدء، أن يكون موقع قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية المقترحة في متناول أكبر عدد ممكن من المستعملين. ويعني ذلك ضمنيا أن الصفحات ينبغي أن تظل بسيطة وفي متناول كل متصفح، على أساس "المواءمة النزولية"؛ ولا ينبغي للقاعدة أن تدعم برنامجي "إنترنت إكسبلورر ٢,٠" و "نيتسكيب ٢,٠" فحسب بل ينبغي لها أن تدعم أيضا متصفح "لينكس" الذي يستند إلى النصوص بالنسبة للمستعملين الذين لديهم توصيلات منخفضة السرعة. وعلى أساس معدلات الوصول إلى الموقع يمكن وقف الدعم لبرامج التصفح القديمة في النهاية. ويفترض - لأسباب عملية - أن معظم الصفحات في بنية القاعدة الالكترونية المقترحة ستكون باللغة الانكليزية فقط.

٢ - ويمكن أن تكون نواة موقع القاعدة ونقطة بدايتها صفحة استقبال على حاسوب خدمة الشبكة لدى شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، تتضمن بعض المعلومات العملية لكنها تقدم بالأساس وصلات للانتقال إلى مواقع إحصائية أخرى (لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، وجماعات المدن، والمعهد الإحصائي الدولي والأقسام التابعة له، والوكالات الإحصائية الوطنية والهيئات الأخرى). وتكمن فائدة هذه القاعدة بالنسبة للمستعملين في كون الموقع سيقدم مصدرا واحدا للمعلومات. ولزيادة تيسير مهمة المستعملين، من الأفضل لوصلات الانتقال إلى مواقع أخرى أن تؤدي إلى صفحات تشبه قاعدة الإحصاءات الالكترونية العالمية في الشكل المضمون (خلفية موحدة، ومواقع أزرار متناسبة وما إلى ذلك). وفي حالة المواقع الحالية، يعني ذلك ضرورة إنشاء ركن لقاعدة الاحصاءات الالكترونية العالمية.

٣ - ويفترض أن المعلومات الواردة على كل صفحة من الصفحات داخل القاعدة الالكترونية سيتعين إدارتها بواسطة المشرف على الشبكة. ولن تكون هناك أية إمكانية للمستعملين لتغيير محتوى أي صفحة بصورة مباشرة والتفاعل معها. وستتم عملية التحميل الصاعد للمعلومات، مثل التعليقات على الوثائق عن طريق المشرف على شبكة بواسطة البريد الالكتروني عادة.

٤ - يوجد، أساسا، نوعان من التكنولوجيا المتاحة وهما: "لستسيرفر ونيوز News و Listserver". يستند "لستسيرفر" على نموذج "الدفع": فكل شخص مسجل كزبون يتلقى جميع المعلومات الجديدة على حاسوب خدمة الشبكة (المعلومات القديمة ليست مرئية ولا يمكن استرجاعها بصورة تلقائية). أما "نيوز" فسيستند إلى نموذج "السحب" حيث يتعين على المستخدم أن يذهب إلى صفحة الاستقبال المطلوبة ويمكنه أن يسترجع أي شيء يحتاجه وتحتاجه وتحميله ترحيليا، بما في ذلك المواد القديمة. ويبدو أن برنامج "نيوز" أفضل من "لستسيرفر".

٥ - ويتطلب استخدام كل من إنترنت والبريد الالكتروني (إما بصفة لستسيرفر أو نيوز) وجود تطبيقين للزبائن، أحدهما للتنقل على شبكة إنترنت (المتصفح) والآخر للبريد الالكتروني. ويدعم آخر إصدار لـ "ماكيروسوفت إكستشينج Microsoft Exchange" جميع التسهيلات من خلال متصفح إنترنت.

٦ - من الواضح أن إنشاء مثل هذا المرفق وجعله مسايرا للتطورات عملية معقدة، لا سيما من الناحية التنظيمية. ولذلك، تتطلب هذه العملية بعض الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تناول مسألة التمويل. فإذا لم تستطع الأمم المتحدة تقديم الموارد لإدارة الموقع، يمكن أن يكمن الحل بالنسبة للموقع - من الناحية التقنية - بإدارته من قبل شركة خدمات تجارية، تموله، حسب الإجراء القياسي المتبع، من خلال الدعاية (شركات البرامجيات وما إلى ذلك).

- - - - -